

الخطاب <p>al-khabar</p>
<div><ul style="list-style-type: none">رئيس التحرير - الحرر المسوؤول، أبراهيم العيبت</div>
<div><ul style="list-style-type: none">نائب رئيس التحرير، بيار ابي صعب</div>
<div><ul style="list-style-type: none">محرر التحرير، محمد زبيب محمد سيف إيلي صبا أمة اللادري ساره كرم</div>
<div><ul style="list-style-type: none">مطبعة عن شركة أخبار بيروت</div>

● مبرر الدرد ● موقع قاصد ●

● محاسن التحرير ● محمد زبيب ●

● إيلي صبا ●

● أمة اللادري ●

● ساره كرم ●

● مطبعة عن شركة ●

● أخبار بيروت ●

● المكاتب بيروت - ●

● فراه - شارع دنياك ●

● سنتر كونكورد - ●

● الطابق السادس ●

● تليفون: ●

● 01795900 ●

● 01795957 ●

● ص. بـ 5963/113 ●

● الإلكترونيات ●

● الوليك الحريري ●

● ads@al-khabar.com ●

● 017759500 ●

● العنوان ●

● شركة الوليك ●

● 01 /666314 - 03 ●

● 82/089381 ●

● الموقع الإلكتروني ●

● www.al-khabar.com ●

● صفحات التواصل ●

● ●

● /AlakhtarNews ●

● ●

● @AlakhtarNews ●

● ●

● /alakhtarnews- ●

● paper ●

السيد عبدالله الفريضي

الخطاب الجديد... الإشكالات والمُنتهى [2]

عباس بوصفوان*

ناقشت الاتصالات التي أجراها السيد عبد الله الفريضي مع اطراف رسميين وشبه رسميين، وتُوّجت بنقل آية الله قاسم إلى المستشفى الدولي، مطلع ديسمبر / كانون الأول 2017، بعد تأخير حكومي متعمّد زاد من معاناة الرجل المحاصر - أسورا أخرى غير إتاحة فرصة العلاج لتقاسم، على رأسها سبل التهذبة في البلاد. الرسائل العلنية الموجّهة من الفريضي تجاه الحكم تاتي في سياق تأكيد رغبة المعارضة إلى كسر حالة القطيعة، لكن، كما يبدي الرجل تفهّمًا لهواجس الحكم، فإنه يتوقّع أن تتطرّ السطات «بإبوّة وعين رحمة» إلى الملفات ذات الطبيعة الإنسانية، مثل المعتقلين وأحكام الإعدام، وأن تصفي إلى خوالج القطاعات الشعبية المتضررة من الأزمة، وآلا تتجاهل الإصلاح السياسي.

في الحديث الثالث (8 يناير/ كانون الثاني 2019) من سلسلة خطابات التهذبة، قال الفريضي: «إن المنطلق لكل مسارات الإصلاح هو تعزيز الثقة، ومن خلال تنقيحة المناخات، واعتماد لغة الحب، والتسامح».

وتفادى الرجل كالما قد بسبب إزعاجا للسلطات، التي لا تنتظر زلّة، كي تقطع التواصل أو تسد الأبواب الموصدة طويلا. تحرك رئيس الوزراء، ووزراء آخرون، لاستكشاف ما لدى الفريضي من رؤى، وإذا ما كان الرجل جاهزًا للإقرار بالوقائع المستحقة، حيث يعتقد الحكم أنه حقق انتصارا باهرا، ولحققت بالمعارضة هزيمة ساحقة، وعلى الفريضي والمعارضين الإقرار بالمعالجة الجديدة واستحقاقاتها. مثل هذه الاستراتيجيّة الضاغطة ستظل حاضرة في قلب التواصل مع الفريضي: ضغط يتلوه تواصل، ثم ابتزاز يتلوه لقاء، لقراءة مدى حدوث تغتير في خطاب الفريضي وسقوف مطالب المعارضة، والمتنوسد، حكومياً من القوى الوطنية المعارضة، تتنازلّ من طرف واحد، من دون أن تقدّم النظام على إصلاحات نوعية. لم يكن تحرك الشيخ خليفة إلاّ بضوء أخصر من ابن أخيه الملك، وإدراج صراع الأجنحة من دون تحقّت، في كل صغيرة وكبيرة، يشوش فهم تطور الأحداث.

حدث تواصل بين رئيس الوزراء والسيد الفريضي في ديسمبر / كانون الأول 2017 تزامناً مع إطلاق السيد الفريضي متجهة الشهيرة. أبلغ الأول الثاني تحديات الملك حمد، والحاجة إلى صوت الاعتدال ليلعب دوراً إيجابيا ملصحة الوطن القيادة، وكانت لافتة إشارة رسميين إلى أن الفريضي «يمثل نهج الأتران، ومسلك العالم اللبناني الراحل السيد محمد حسين فضل الله». لا يظهر أن السيد الفريضي توقف عند إثارة رئيس الوزراء المعترّبة تلك، واكتفى بحديث في العموميات عن نبذ العنف وبناء الثقة واستعادة اللحمة الوطنية، ولم يخض في الجانب المطلي، فقد اتسم التواصل المباشر الأول بالكثير من المجاملات وجس النخض، ويصعب تسمية اللقاء جلسة عمل.

من المعروف أن السيد الفريضي محسوب على اتجاه فضل الله، وكان ألفى من بيروت لعم رحيله في صيف 2010. لكن الفريضي لم يروّج لمرجعية رجل الدين اللبناني الذي كان من أقطاب حزب الدعوة قبل أن يؤسّس خطه الخاص. واتسجم الفريضي كلباً مع الخط الذي يقوده آية الله قاسم، التقى رئيس الوزراء والسيد الفريضي لمرات أخرى؛ أحد اللقاءات تم في فبراير / شباط 2018، في بيت وجيه معروف، وتحدث الفريضي بصورة أكثر وضوحا عن اوضاع المعتقلين، وأحكام الإعدام، والتمييز في المعاملات، والطاقمّية في التوظيف، ولم يبدر من الحكومة اعتراض على خطاب كهذا.

الاتصالات الرسمية بالسيد الفريضي

شملت أطرافاً آخرين غير رئيس الوزراء، لكنها لم تتضمن الاجتماع بالملك، الذي رفض استقبال الفريضي، وأحالته على وزير الداخلية. ويفضّل المرجع الشيعي الاجتماع مع رأس الدولة، لأن اللقاء مع وزير الداخلية قد يحصر النقاشات في اطر أمنية.

طرف رسمي أبلغ السيد الفريضي رسالة غير معهودة: «الذيئا دواعشنا ولديكم دواعشكم، وعلينا تكسير الدواعش في الجانبين، ويجب أن نتصدى لدواعشكم كما نتصدى لدواعشنا». وأشار المسؤولون الحكوميون أسئلة بشأن موقف السيد الفريضي من التصريحات التي يبدي بها الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله تباعبا دعماً لمطالب المعارضة. كما ظلّت اتصالات بالأوجء المشحونة في العوامية (القطيف) في المنطقة الشرقية في السعودية.

كان رد الفريضي بان «البحرين قضية محلية، والحلول نتبع من داخلها، وإن لا علاقة لنا بالخارج، فأحدها لا تعيننا، لا نصرح ولا نرحّب ولا ندين».

هذا الموقف ليس مقتعاً للطرف الرسمي الذي سيواصل ابتزاز الفريضي، وقد مارس القصر ضغوطا عبر وزارة الداخلية والحرس الوطني والصحافة وعدد من النواب وجميعيات موابلة، في جهد منسق، عبر صدور بيانات متتالية، في النصف الأول من مايو / أيار 2019، تطالب الفريضي بموقف من «تصريحات ومواقف مسيئة لأمن واستقرار البحرين، كان آخرها تصريحات (الزعيم العراقي السيد) مقتدى الصدر، وتدخلاته السافرة في الشأن الداخلي البحرين.. إضافة إلى ما يقوم به حزب الله من أعمال إرهابية وتخريبية في مملكة البحرين»، على تعبير البيان الذي نشر من دون توقيع نواب، ويراد من ذلك محاصرة الصدفة للمعارضة، وتجريده من أوراقه، وإجباره على التصريح ضد القوى الإقليمية الصدفة للمعارضة، في وقت تضمني فيه السلطات في تأكيد ارتباط البحرين بالوضع الخليجي، بما يعنيه ذلك من أنّ التوصلات الجارية عملية معقدة وأشبه ب«السباحة بين التماسيح».

والحقيقة، فإن التواصل مع الملك هو غاية الفريضي، عين الرجل ورسائله كانت متجهة على الدوام نحو القصر، صاحب الأمر والنهي، وإذا كان الطريق إلى رأس الدولة يمر عبر رئيس الحكومة، فلا اعتراض عند الفريضي الباحث عن منفذ في جدار سميك من القطيعة، المترفاق مع نهج امني لم يبق ولم يذر من أطر سياسية للمعارضة، خصوصاً أن رئيس الوزراء يعتبر نفسه رئيس حكومة صاحب الجلالة وينفذ تعليماته.

وإذا كان رئيس الوزراء يصنّف تقليدياً

”

”

”

”

”

”

”

”

”

”

”

”

”

”

”

”

”

”

”

”

”

”

في خاتمة الصقور، فقد ظهر «معتدلاً بعض الشيء» في الاجتماعات مع السيد الفريضي، فيما صفور القصر أكثر تشدداً وافتراساً، وهذه معضلة أخرى ستظل حاضرة عند البحث في كيفية إدارة التوصلات مع الطرف الرسمي.

ففي قصر رئيس الوزراء

اجتمع الطرفان مرة أخرى في قصر رئيس الوزراء في الرفاع، بعد نحو عشرة أيام من سفر آية الله قاسم إلى العاصمة البريطانية لندن (8 يوليو / تموز 2018) لإجراءات فحوصات وتلقي العلاج لمرض السرطان وأمراض أخرى يعاني منها. سأل رئيس الحكومة عن صحة آية الله قاسم، وطمانته الفريضي إلى أن الأوضاع الصحية لآية الله مستقرة وتحسن. تقدم الفريضي إلى الملك وإلى رئيس الوزراء بالشكر على تسهيل سفر المرجع الشيعي. وكان الأطباء قدروا، في الأسبوع الأول من يوليو / تموز 2018، أن قاسم قد يكون مصاباً بالسرطان، لكنهم لا يريون المجازفة في علاجه في المستشفيات المحلية. تم اقتراح سفره إلى الخارج، وأفق قاسم، وتم اختيار مصحة في لندن.

كان آية الله قاسم ممنوعاً من السفر، ومن دون جنسية أو جواز سفر، ويواجه حكما بالسجن مع وقف التنفيذ. اجتهد السيد الفريضي وفريقه في العمل على التوصل مع القصر لضمان سفر قاسم، ولما تاكد للملك إصابة قاسم بالسرطان أبدى الفريضي كامل التسهيل لإجراء سفره. الاجتماع في قصر رئيس الوزراء جاء بعد أكثر من شهر على إطلاق «جمعية الوفاق الوطني» البحرينية المعارضة لمبارزة مكونة من 13 مبدأ، ركزت على ضرورة إتاحة أجواء التعددية والتسامح وقبول الآخر في إطار مجتمع متنوع.

لم تتضمن المبادرة مطالب محددة، وما تحدثت عن المطالب الخمسة التي سبق أن كرستها في خطاباتها المتتالية، والمنتظلة في «حكومة منتخبة، ونظام انتخابي عادل، وسلطة تشريعية منتخبة، وسلطة قضائية موثوقة، وإدراك جميع مكونات المجتمع البحريني في تشكيل الأجهزة الأمنية والعسكرية».

اعتبر الإعلان الوفاقي دعوة غير مشروطة للحوار، وقوبل ذلك بردود فعل متباينة، لكن أطرافاً غير معارضين راه «مخزّباً على رؤية الفريضي، بنودا وثوقياً»، فيما راء آخرون دعماً لتوجيه الفريضي، لأنها صيغت بعبارات عامة قابلة للتأويل.

في أكتوبر / تشرين الأول 2018، حدث تواصل جديد بين رئيس الوزراء والفريضي، حضره - وفق مصادر شبه رسمية - خليل المرزوق، المعاون السياسي للامين العام لجمعية «الوفاق»، الذي سبقه اجتماع واحد قبل ذلك على الأقل. فهل يفسر ذلك أن الحكم لا يضع خطاً احمرّ ونهائياً لعدم التعاطي مع أقطاب الجمعيات المنحلة؟

كذلك حضر المرزوق إلى جانب الفريضي في زيارات قام بها العلامة الشيعي إلى رئيس الوزراء لتفادي واجب العزاء في ثلاث المناسبات: وفاة حرم وليّ عهد البحرين (يونيو/ حزيران 2018)، وفاة شقيق نائب رئيس الوزراء محمد بن مبارك آل خليفة (مارس / آذار 2019)، وفاة شقيقة رئيس الوزراء وعمة الملك (ابريل / نيسان 2019)، وأصرت الحكومة على أن الزيارات يجب «على الواجب في ظل عادات المجتمع البحريني»، وليست ضمن جهد أوسع لإعادة اللحمة الوطنية كما يأمل الفريضي. هذا الجهد الحكومي يأتي، ربما، كجزء من سياسة الانتعاش من اللقاءات التي يبريد الفريضي وضعها في خاتمة سياسية.

زيارة رئيس الوزراء للسيد الفريضي

تمت الزيارة في الأول مايو /أيار 2019، في يوم إجارة رسمية (عيد العثقال)، ورافق

رئيس الوزراء عدد من أولاده وأحفاده. وقد دعم ذلك التصور الحكومي بأن الزيارة ذات طبيعة اجتماعية. خلال الجلسة قال رئيس الوزراء إنه يأتي في يوم إجارة تقديراً «لسماحة السيد، ولبتعزف الأبناء والأحفاد على هذه الشخصية الوطنية».

بعد 24 ساعة من نقضاض الزيارة غير المسبوقة منذ 2011، صدر بيان رسمي يؤكد «بان الزيارة كانت رداً على زيارة السيد الفريضي لتعزية سموّه»، ومع ذلك لم يخلّ البيان من مضمون سياسي، لأنه أشار إلى أن السيد الفريضي قدّم الشكر لزعماء البلاد «لتثخيت جنسية 551 محكوماً صدرت بحقهم أحكاماً بأسقاط الجنسية»، وبالنظر إلى ما تمّ إبرازه خلال هذه الولاية من نقاشات ومعطيات، فإن الدبلوماسية الإجماعية كانت جزءاً من الإطوار الأوسع للنقاشات القضائية التي تتناول نقاشات سياسية، وتظهر في العنن في ثوب اجتماعي.

موقف المعارضة من رئيس الوزراء

فتحت الزيارة نقاشاً بشأن الموقف من رئيس الوزراء، ذلك أن المطالبة بإزاحة الشيخ خليفة تعدّ من أبرز شعارات المعارضة منذ التسعينيات من القرن الماضي، بينما الرجل الذي ينسب إليه كثير من إخفانات البلاد، بما في ذلك السنّوولية عن تعطيل الحياة الدستورية في منتصف السبعينيات، هو صيف عزيز. مع ذلك، تجدر الإشارة هنا إلى أن شعارات المعارضة منذ إطاحة الاحتجاجات وقرض حالة الطوارئ في منتصف مارس /آذار 2011.

ويرى قياديي معارض أن شعار «تنخّح يا خليفة» عنوان فرعي الأصل هو الحكومة المنتخبة، من الخلقني أن المعارضة التي تقبل بمناطق التدرج وتتعامل مع موازين القوى القائمة، يمكنها تأخير مطلب عادل، وسلطة تشريعية منتخبة، وسلطة قضائية موثوقة، وإدراك جميع مكونات المجتمع البحريني في تشكيل الأجهزة الأمنية والعسكرية».

يمكن الإشارة إلى مواقف عديدة سبق أن رفعتها المعارضة بين 14 فبراير / شباط 15 – مارس / آذار 2011، ولم تعد مدرجة على جدول الأعمال الحالي للمعارضة، مثل انتخاب مجلس تشايسي لكتابية الدستور، وإقالة رئيس الوزراء، وحتى مطلب الحكومة المنتخبة الذي يوصف بالمطلب القابل للتطبيق في مراحل مبكرة، ويعدّ ذلك قدرة على مجاراة التغيرات من وجهة نظر معارضين. فهل يمكن القول عندها إن استقبال الفريضي لرئيس الوزراء يمثل كسراً لموقف معارض؟

جدلية التحفيز والسياسي

إثر الزيارة، تصدرت النقاشات أن كان الأولى للمعارضين التركيز على إيجاد صيغ لإحتواء الأزمة الإنسانية المتفاقمة، حيث يقبع أكثر من أربعة آلاف شخص في السجون، أم يجدر بهم تكثيف الجهود على جذر المعضلة السياسية المتتمتلة في غياب الانسجام الوطني على الدستور وصلاحيات المؤسسة التشريعية، وكيف بالإمكان ربط الخطين وتحوار ووجهاء وتكنوقراط قريبون من (الحقوقى والسياسي) في ظل إدارة حكومية ترفض الشهير في دور بالمساجين = الرهائن.

وبعد اللقاء، تلقى السيد الفريضي اتصالاً من وزير الداخلية راشد بن عبد

الله ال خليفة. نقل الوزير إلى الفريضي تحيات الملك، وحثّه على مواصلة جهود التهذبة. وينظر البعض، فإن ذلك قد يعزّن فرضية انشلاق الحكم في تواصله مع الفريضي من منظور امني، وأخرى تتصل بالعلاقات العامة، خصوصاً أن إجراءات إعادة الجنسية لـ 551 محكوماً، وتجديد الحديث عن تفعيل قانون العقوبات البديلة، حصلوا بعد عودة وزير الداخلية من زيارته الطويلة لواشنطن بين 6 – 18 ابريل/ نيسان 2019.

الجدل حول خطاب الفريضي

تضمن الخطاب الذي تلاه السيد الفريضي عبارات مجاملة عادة ما يتفادها الإسلاميون الحركيون، الذين يزغ نجهم مطلع ثمانينيات القرن الماضي. ومضى قاله السيد عبد الله الفريضي (المصحف) مخاطباً صيفه ورئيس الوزراء: «لا اظنّ أنّ تخفض لجلالة الملك عين، وإنّ تخفض لسموّمك عين، وإنّ تخفض لسموّ وليّ العهد عينّ وفي شعبيكم عنّ يعيش المعاناة».

أثارت هذه العبارات استياء آية الله قاسم، لكن ربما المعالجة السياسية للسيد الفريضي برمتها موضع تمحيص من قبل أطراف معارضين، تفضّل التركيز على العلاجات السياسية، ولن يصحّ تحميل هذا التباين أكثر ممّا ينبغي، فقد أكد آية الله قاسم مراراً لثقته بشريكه في النضال الطويل.

في ذروة الهجوم الرسمي على الفريضي (مايو / أيار 2019)، قال قاسم في بيان

مكتوب: «الفريضيّ مع الشعب والشعبّ يصفه الجميع بالنظام أو ما أجمع الجزائريون على حتمية إعادة تشييده، بعدما علم الجميع الرامية زخره بالنظر إلى درجة تسوس أطره وعمق فساد عزائيه ودرجة خطورة حساباته.

هذه «الصلابة» التي باتت تشكلّ قلب النظام الذي كان يتحكم في السلطة، وهذه السلطة التي كانت تتحكم في كامل أذرع الدولة وترسم خطوط السياسة الاقتصادية والاجتماعية والدولية، بما لا يتناسب مع مصالح الجماهير الشعبية، وبما يتفانى مع العقل الاستراتيجي الوطني. منذ خمس سنوات على الأقل بدت واضحة نيّة من يحوّس تفكيك الدولة القومية الإجماعية بكل الوسائل المتاحة، كما بدت جلبيّة ملامح استقواء الطابور الخامس بنواطئ من كبار «الكوادر الليبرالية» المنفردة بالصلاحيات الرسمية وباستعمال النفوذ. سمح هذا الأمر بتحويل المال العام وتبديده بالتحكّم الخاص في المشاريع والسوق الوطنية، ما هبّا تخصّص جهاز الدولة وتعلّم الرساميل السيادة والمرافق العمومية لإشباع لهف العصابات الخرية التي حاولت مراراً إخضاع القوى المنتخبة لقانون البري الجائر ومنطق «الرقّ المعاصر». لكن الجماهير الشغيلة قاومت بصبر وحكمة طوال سنوات خلت على كل الجبهات ووقفت سداً مننعاً أمام هجمات همدية منطخ السوق السلعية والهيمنة المالية.

جرم الإقتصاص- السياسي مع سبق الإصرار يبدو واضحاً عندما تلتفت لدرجة تدمير القطاع العام المنتج (بيع العقار الصناعي، الخصخصة، المحاباة التجارية، المحسوية...)، صرامة تطبيق وصفاً «صندوق النقد الدولي» المضادة للجماهير، والذي اشتهر الوزير الأول السابق صاحب المهامت القذرة الخمره شعيباً و المتابع قضائياً، بتعلّق المتعصب بها. كما تمّ إضعاف التصنيص على قطاعات حساسة مثل الصناعة المنجبة بتخفيف الضوابط البيئية الوقائيّة، وأخرى حيوية كالموارد المائية المسترّة عشوائياً وقطاع الفلاحة والتغذية، أين غرست جذور تبعية للسوق العالمية عمقاً بعد أتباع برامج «البنك الدولي» وإثراء عصابات النهب على ظهر

النضال والجاهد وبامواله، إذا نظرنا إلى النشاط المصرفي المستر من الدولة، التي تمكّنت العصابات المنجسة في أجهزتها عن طريق البنك المركزي من منح مبالغ خيالية على شكل قروض تم تهريب أكثرها إلى ملاذات الجباية الأجنبية، ولم يتّم تشديد سوى جزء * كاتب وصحافي من البحرين

الجزائر في الدفاع عن الجمهورية القومية الشعبية



(رائض كرامحدب / اف ب ب)

ضئيل منها لحد الساعة. كما فوجئنا باكتشاف نظام مالي مواز تقوده بنوك عربية وخبرات غربية ونخب إدارية محلية في سبيل التصحير المنهجم للمخزون الوطني ودفع الأوضاع نحو التنازح وربما البلقنة والفضوى الخلافة. لكن الشعب تظنّ وتحقّن. أمّا الجباية فلاخفا أن العامل يدفع ضريبة دخله العام من منبع راتبه المهزل، وأن أغلب كبار المتعاملين الظهريين استفادوا من امتيازات خيالية وعلى نفوذهم مستحقات بمليارات الدولارات تنظر للسيد، هنا تتسأل عن العدالة الضريبية وترتقب محاكمة الاقتصاد السياسي ذي المنهج الليبرالي الجديد في الجزائر. المذهب الذي ميّز حقبة الفساد والدمار الشامل للمجتمع الإنساني، لنفعاؤه وقيمه، لشروط قيامه وللبنيّة التي تضمن تنظيمه واستمراره في هذا العالم القديم العاجز، الذي يغرق في تناقضاته وفي دماء الإبرياء، ويتهار تحت ثقل مقاومة الشعوب من أجل واجب العدالة والحق المشروع في الحياة الكريمة.

الشعب في قلب الميزان السياسي

لعلّ الظاهرة الأهم التي يبثّها الحراك الثوري الشامل في الجزائر هو توضيح مفهوم جوهرى، شاعت مظاهر التكافل والتضامن الشعبي في الامتصاصات والإضرابات والمظاهرات، وشوهدت في كامل التراب الوطني وفي كل القطاعات الجزائري من قيم اشتراكية بالاعتماد للاستعمار والإمبريالية. أقيمت الحركة الشعبية الحاشدة في الجزائر المسترّة ذاتياً، وعيا سياسياً حضارياً وأستراتيجياً، مبتعداً عن كل أشكال الإقصاء والتمييز.

كما أكدت قدرة الجماهير الشعبية على قلب موازين القوى الاجتماعية وإخضاع قوى المال الفاسد المرتبطة عضواً بالدوائر الخارجية المهيمنة على النظام العالمي الرأسمالي. فعندما يقول الجمهور الناشر سلماً بوجود إسقاط عضاية البشش والنهب التي باتت تنسوط على مقدراته وترواته وتدمر طاقاته وتحارب حتى مبادئه وتاريخه، وعندما يليه الجيش الشعبي الوطني باتهام العصابة بالتامر على الشعب ودولته يهدر أمواله ويأضعاغ مؤسساتها، فهنا يتنبه النظام الفاسد وتدخل السلطة في أزمة خائفة إذ لم يعد في إمكان من في اعلي الهرم

استكمال تسيير الأمور حسب النهج المعتمد. وعندما ترفض الطبقات السفلى والمنسوقة من رموز المؤسسة وتطالب بحماستها وعندما تصطف الحكومة الوحيدة التي تتفكك شرعية وتظلمح وراء مطالب الثورة الشعبية، فإن الموازين قلبت والخطوة الأولى قطعت.

فالمفهوم هو حتمية حلف استراتيجي وجودي بين الأقطاب القومية الشعبية تحت لواء الجماهير الشعبية المنتخبة وطموحاته الشرعية في حماية مكاسب الاستقلال وتعميق محصلة النضالات الاجتماعية من خلال الاستجابة للحاجة الشعبية بإعادة التشييد المؤسسي تحت

السليم وتكريس مبدأ التخطيط التمشوري تحت ظل الدولة الاجتماعية وسقف المساواة المدنية.

متداول، وغامض عبر الأزمنة في علوم الإنسان وفنون السياسة، وهو مفهوم «الشعب»، وكان اصطلاحاً نظرياً بالغث في التغني به و تجميله تصطف المؤسسة الوحيدة التي تتفكك شرعية وتظلمح وراء مطالب الثورة الشعبية، فإن الموازين قلبت والخطوة الأولى قطعت. فالمفهوم هو حتمية حلف استراتيجي وجودي بين الأقطاب القومية الشعبية تحت لواء الجماهير الشعبية المنتخبة وطموحاته الشرعية في حماية مكاسب الاستقلال وتعميق محصلة النضالات الاجتماعية من خلال الاستجابة للحاجة الشعبية بإعادة التشييد المؤسسي تحت السلمية وتكريس مبدأ التخطيط التمشوري تحت ظل الدولة الاجتماعية وسقف المساواة المدنية. * كاتب وباحث جزائري